[الكنايات]

حاشية عند قوله: (و "كذا " للعدد و "كيت " و "ذيت " للحديث).

" كيت و ذيت " على البدل لا يجمع بينهما، تقول: قلت كيت وكيت، وقلت: ذيت وذيت.

وفي " كيت " أربع لغات: سكون الياء وفتح التاء وضمها وكسرها، وتشديد الياء وفتح التاء.

وقد تجيء " كذا " لغير العدد، بل يكنى بها عن الجمل، ومنه الحديث " أتذكر يوم كذا وكذا " أى: فعلت كذا وكذا.

قوله: (ف "كم " للاستفهام مميزها منصوب...).

يجوز الفصل بين " كم " الاستفهامية ومميزها، بخلاف العدد فإنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر كقوله[1]: [المتقارب]

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلا كَمِيلا

وإنما حسن في " كم " ولم يحسن في العدد عوضًا من التمكن الذى في العدد، وهو أن " كم " كانت مستحقة للتمكن بالاسمية، ثم منعت التمكن بما وجب لها من البناء؛ فجعل جواز الفصل عوضًا مما فاتها من التمكن.

---

(١) بعده:

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعُجُو لِ وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلا

قالهما العباس بن مرداس السلمي، "الديوان ١٣٦" وقد أنشد سيبويه البيتين في باب "كم" "١/ ٢٩٠".

وعلى يتعلق بما قبله من البيت.

والشاهد في (ثلاثون للهجر) حيث فصل بين ثلاثون وبين مميزه، وهو (حولا) بالجار والمجرور للضرورة.

و (العجول): الناقة التي يذبح ولدها، أو مات، أو وهب، (الهديل) الحمام الوحشي، كالقماري والبياهي، وقيل: الحمام الذكر وهو الأظهر.

obeikandi.com

وأما الخبرية فيقبح الفصل بينها وبين مميزها كما يقبح بين المضاف والمضاف إليه، فإن فصل فلا يخلو من أن يكون بالظرف أو بغيره، فإن كان الثاني فالنصب في مميزها لا غير، وإن كان الأول كان النصب مختارًا، فمن الجر في الشعر قوله(١): [الكامل]

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بنِ بَكْر سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ ماجِدٍ نَفّاعِ

وإنما اختير النصب؛ لأنها مع مميزها كالمضاف والمضاف إليه، والفصل بينها ضعيف فعدل عنه إلى الحمل على مميز الاستفهامية، أو لأن الإضافة بطلت بالفصل فانتصب انتصاب الفضلات، قال القطامي(٢): [البسيط]

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلٌ عَلَى عَدَمٍ إِذْ لا أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ

---

(١) للفرزدق في شرح المفصل ١٣٢/٤ وشواهد العيني بهامش الأشموني ٣٨٧/٢(ولم أجده في ديوانه) والخزانة ٤٧٦/٦(نقلاً عن العيني)

وبلا نسبة في الكتاب ٢٩٦/١ والمقتضب ٦٢/٣ واللمع ٢٢٩ والإنصاف ٣٠٤/١ وشرح الكافية ٩٧/٢.

معنى البيت: كم سيد ضخم العطية كثير النفع ماجد في القبيلة.

إعراب البيت. كم: خبرية، سيد: جرّ به مميزها، والبواقي صفته.

الاستشهاد: على أنه جر مميز كم الخبرية وإن وقع بينها وبين مميزها فصل كما جاء في البيت فإن المميز فيه وهو قوله " سيد " جاء مجرورًا وإن فصل بين " كم " وبينه بقوله " في بني سعد بن بكر " وذلك لا يجوز إلا على لغة من يجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف.

(٢) هو لِلْقُطَامِيّ.

و(العدم): فقْدُ المال وقلّته. و (الإقتار): الافتقار.

والمعنى: الشّاعر يمدح هؤلاء القوم بأنّهم أنعموا عليه وأفضلو عند فقره وعدمه - لشدّة الزّمان وشمول الجدب -؛ وحين بلغ به الجهد وسوء الحال إلى أنّه لا يستطيع الاحتمال - أي: الارتحال - لطلب الرّزق ضعفًا وفقرًا.

ويروى (أجتمل) - بالجيم - أي: أجمع العظام لأخرج وَدَكها وأتعلّل به، و (الجميل): الوَدَك.

والشّاهد فيه: (فضلا) حيث نصب (فضلا) على التّمييز مع الفصْل بينه وبين (كم) الخبريّة بفاصل.

انظر: الكتاب ١٦٥/٢، والمقتضب ٦٠/٣، وتحصيل عين الذّهب ٣٠١، والإنصاف ٣٠٥/١، والتّبيين ٤٣٠، وشرح المفصّل ١٣١/٤، وشرح عمدة الحافظ ٥٣٥، وابن النّاظم ٧٤٤، والمقاصد النّحويّة ٢٩٨/٣، والخزانة ٤٧٧/٦، والدّيوان ٣٠/١.

obeikandl.com

وعند الكوفيين هو مخفوض مع الفصل كما كان بغيره.

وتميم تجر مميز الاستفهامية، وقد حمل على لغتهم[1]:

كَمْ عَمَّـــــــــةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ...

حاشية عند قوله: (فإن لم يكن ظرفًا فهو مبتدأ، كقولك: كم رجلا إخوتك).

إنما جاز جعل " كم " مبتدأ، وإن كانت نكرة، و "إخوتك " خبرًا، وإن كان معرفة؛ لأن وقوع المعارف بعد " كم " أقل من وقوع النكرات، فألحق الأقل بالأكثر.

---

(١) البيت كاملا:

كَـــمْ عَمَّـــةٍ لَـــكَ يَـــا جَرِيـــرُ وَخَالَـــةٍ فَـــدْعَاءَ قَـــدْ حَلَبَـــتْ عَلَـــيَّ عِشَـــارِيَ

وهو للفرزدق.

الفَدْعَاء: هي المرأة الّتي اعوجّت أصابعها من كثرة الحلب، وقيل: هي التّي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل. و (عشاري): جمع عشراء؛ وهي: النّاقة الّتي أتى عليها مِن وضعها عشرة أشهر.

والشّاهد فيه: (كَمْ عَمَّة) حيث يجوز في (عمّة) وفي (خالة) المعطوفة عليها الحركات الثّلاث.

أمّا الرَّفع فعلى أنّ (كم) خبريّة أو استفهاميّة في محلّ نصب ظرف متعلّق بـ(حلبت) - كما يرى الشّارح -، أو مفعول مطلق عامله (حلبت) الآتي؛ وعلى هذين يكون قوله:(عمّة) مبتدأ، وجملة (حلبت) في محلّ رفع خبره، وتمييز (كم) على هذا الوجه محذوف، يقدّر مجرورًا إنْ قُدِّرت (كم) خبريّة، ويقدّر منصوبًا إن قدّرت (كم) استفهاميّة؛ وعلى كلّ حال يقدّر من ألفاظ الزّمان إنْ جعلت (كم) ظرف زمان - كما قدّر الشّارح -، ويقدّر من ألفاظ المصادر إنْ جعلت (كم) مفعولا مطلَقًا.

وأمّا النّصب فعلى أنّ (كم) استفهاميّة في محلّ رفع مبتدأ، وخبره جملة (حلبت) أيضًا، و (عمة) تمييز لها؛ وقيل: إنّ تميمًا تُجيز نصب مميّز الخبريّة مفردًا.

وعلى هذا يجوز نصب (عمّة) مع كون (كم) خبريّة.

وأمّا الجرّ فعلى أنّ (كم) استفهاميّة في محلّ رفع مبتدأ، وخبره جملة (حلبت) أيضًا، و (عمّة) تمييز لها.

انظر: الكتاب ٧٢/٢، ١٦٢، ١٦٦، والمقتضب ٥٨/٣، والجمل ١٣٧، وسرّ صناعة الإعراب ٣٣١/١، والتّبصرة ٣٢٢/١، وشرح المفصّل ١٣٣/٤، والمقرّب ٣١٢/٢، وشرح عمدة الحافظ ٥٣٦/١، وابن النّاظم ٧٤١، وأوضح المسالك ٢٢٧/٣، والخزانة ٣٨٥/٦، والدّيوان ٣٦١/١.